الفصل الثالث
الفتح والإمالة

وهما ظاهرتان لغويتان وردتا في القراءات القرآنية، وتناقلهما القراء؛ كما أنهما (لغتان مشهورتان فاشيتان على ألسنة الفصحاء من العرب الذين نزل القرآن بلغتهم) [1].

أولًا: الفتح: وهو أحد الحركات الثلاثة في اللغة العربية، وهي الفتح والضم والكسر. وجاء في القاموس أن (فتح كمنح: ضد أغلق) [2].

وعرفه القراء بأنه (عبارة عن فتح القارئ لفيه بلفظ الحرف، وهو فيما بعده ألف أظهر)[3]، ومن المعروف أن وضع اللسان مع الفتحة يكاد يكون مستويًا في قاع الفم، مع ارتفاع خفيف في وسطه)[4].

أقسام الفتح: ينقسم الفتح عند علماء القراءات إلى قسمين:

القسم الأول: الفتح الشديد: وهو نهاية فتح القارئ لفيه بلفظ الحرف، والقراء يعدلون عنه ولا يستعملونه، وأكثر ما يوجد في ألفاظ أهل خراسان، ومن قرب منهم، وهو في القراءة مكروه ومعيب.

القسم الثاني: الفتح المتوسط: وهو ما بين الفتح الشديد والإمالة المتوسطة، وهو الذي يستعمله أصحاب الفتح من القراء [5].

---

(1) النشر 2/ 30.
(2) القاموس المحيط 1/ 239، مادة فتح.
(3) النشر 2/ 29.
(4) انظر أصوات اللغة العربية، د. عبد الغفار هلال/ 140، وعلم اللغة العام، القسم الثاني: الأصوات/ 197.
(5) الموضح 3/ أ، وإبراز المعاني/ 203-204.

ويطلق على الفتح: النصب [1]، وذكر ابن الجزري أنه يقال للفتح في القسم الثاني: الترقيق، وقد يقال له: التفخيم، بمعنى أنه ضد الإمالة، أما الفتح في القسم الأول فهو التفخيم المحض، أي الممنوع في القراءة [2].

ثانيًا: الإمالة: وهي في اللغة: مصدر أملت الشيء إمالة، إذا عدلت به إلى غير الجهة التي هو فيها، من مال الشيء يميل ميلًا، إذا انحرف عن القصد [3].

أما في الاصطلاح فقد عرفها القدماء من القراء والنحاة بأكثر من تعريف، فعرفها الإمام الداني [4] وأبو شامة [5] بأنها تقريب الفتحة من الكسرة، والألف الساكنة من الياء، وعرفها مكي بن أبي طالب [6] بأنها تقريب الألف نحو الياء والفتحة التي قبلها نحو الكسرة، وعرفها القسطلاني [7] وابن الجزري [8] بأنها أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء، وعرفها المبرد [9] بأنها أن تنحو بالألف نحو الياء، وعرفها ابن الحاجب [10] والجرجاني [11] بأنها أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة.

---

(1) الكتاب 4/ 129، والحجة للفارسي 1/ 288.

(2) انظر النشر 1/ 30.

(3) شرح التصريح 2/ 446.

(4) الموضح 3/ 1.

(5) إبراز المعاني/ 152.

(6) الكشف 1/ 168.

(7) لطائف الإشارات 1/ 233.

(8) النشر 2/ 30.

(9) المقتضب 3/ 42.

(10) الشافية 3/ 4.

(11) التعريفات/ 31.

وليس هناك فرق بين هذه التعريفات؛ فبعضهم عبر (بتقريب)، وبعضهم عبر (بأن تنحو)، ولا فرق بينهما، ويؤيد ذلك -من وجه آخر- ما ورد من أنه (لا يمكن أن ينحى بالألف نحو الياء حتى ينحى بالفتحة قبلها نحو الكسرة؛ حتى يحصل التناسب) [1].

أقسام الإمالة: تنقسم الإمالة عند علماء القراءات إلى قسمين:

القسم الأول: إمالة شديدة: وهي تقريب الفتحة من الكسرة، والألف من الياء من غير قلب خالص، ولا إشباع مبالغ فيه.

القسم الثاني: إمالة متوسطة: وهي ما بين الفتح المتوسط والإمالة الشديدة [2]، ويطلق على الإمالة في القسم الأول: الكبرى [3]، والبطح، والإضجاع[4]، والمحضة، وفي القسم الثاني: التقليل، والتلطيف، وبين بين [5]، والصغرى [6]، وذكر الإمام الداني أن المصنفين من القراء المتقدمين -وغيرهم- قد يعبرون عن هذين الضربين من المال بالكسر مجازًا واتساعًا، كما ذكر الداني أيضًا أن ذلك كله حسن مستعمل؛ بدليل تسمية العرب الشيء باسم ما هو منه، وما قاربه، وكان بسبب منه وتعلق [7] به.

والإمالة في كلا القسمين جائزة في القراءة، وجارية في لغة العرب [8].

---

(1) ارتشاف الضرب 1/ 238، والهمع 2/ 200.

(2) الموضع 3/ 1، وإبراز المعاني/ 204.

(3) الوافي/ 140.

(4) (تسمى بالبطح والإضجاع لأنك لما قربت الفتحة من الكسرة والألف من الياء، فكأنك بطحت الفتحة والألف، أي رميتها وأضجعتها إلى الكسرة). انظر: النجوم/ 116، وأصل بطح الشيء: إلقاؤه ورميه، ويلزمه إمالته). حاشية الصبان على شرح الأشموني 4/ 220.

(5) النشر 1/ 30.

(6) الإتحاف/ 74.

(7) الموضح 3/ 1.

(8) النشر 1/ 30، وانظر: إبراز المعاني/ 204.

الفتح والإمالة عند المحدثين من علماء الأصوات:

ذكر الدكتور/ إبراهيم أنيس أن الفتح والإمالة صوتان من أصوات اللين، سواء أكانا قصيرين أم طويلين، ولا فرق بين القصيرة والطويلة إلا في الكمية؛ فمخرج الفتحة ووضع اللسان معها هو نفسه مخرج ألف المد ووضع اللسان معها، والفرق بينهما فرق في الكمية، وكذلك الكسرة وياء المد متماثلتان في المخرج، ووضع اللسان، فلا فرق إذن بين أن تمال الفتحة أو تمال ألف المد؛ لأن العملية العضوية في الحالتين واحدة [1].

واللسان مع الفتح -كما ذكرت سابقًا- يكاد يكون مستويًا في قاع الفم؛ فإذا أخذ في الصعود نحو الحنك الأعلى، بدأ حينئذ ذلك الوضع الذي يسمى بالإمالة، وأقصى ما يصل إليه أول اللسان نحو الحنك الأعلى هو ذلك المقياس الذي يسمى عادة بالكسرة -طويلة كانت أو قصيرة-؛ فهناك إذن مراحل بين الفتح والكسر، لا مرحلة واحدة. من أجل ذلك كان القدماء يقسمون الإمالة إلى نوعين: إمالة خفيفة، وإمالة شديدة، فالفرق بين صاحب الفتح وصاحب الإمالة ليس إلَّا اختلافًا في وضع اللسان مع كل منهما حين النطق بهذين الصوتين، واللسان في حالة الإمالة أقرب إلى الحنك الأعلى، منه في حالة الفتح [2].

حكم الإمالة من حيث الوجوب والجواز:

ذهب كثير من القراء والنحاة إلى أن الإمالة جائزة لا واجبة، وجعلوا أسبابها مجوزة لا موجبة، ذاهبين إلى أن كل ممال يجوز تفخيمه؛ فممن ذهب إلى ذلك من القراء ابن القاصح[3]، ومن النحاة الرضي [4] وابن يعيش [5] والأشموني [6] والسيوطي [7].

---

(1) في اللهجات العربية/ 64.
(2) السابق/ 64-65.
(3) انظر: سراج القارئ/ 102.
(4) انظر: شرح الشافية 3/ 5.
(5) انظر: شرح المفصل 9/ 54.
(6) انظر: شرح الأشموني 4/ 221.
(7) انظر: الهمع 2/ 200.

ويبدو الحكم بجواز الإمالة واضحًا في مجال القراءات القرآنية؛ فكثير من الأئمة الذين أُخذت عنهم القراءات القرآنية قد ورد عنهم الوجهان في كثير مما روي عنهم، ومن هؤلاء الإمام نافع، وسيتضح ذلك عند عرض مذهبه في الفتح والإمالة -إن شاء الله-، أما بعيدًا عن مجال القراءات القرآنية، فقد أنكر أحد الباحثين المحدثين الحكم بجواز الإمالة، فقال: (لا نستطيع أن نتصور كيف جعل النحاة الإمالة من الأمور الجائزة؛ فقد قرروا أن كل ممال يجوز فتحه، ولو صح هذا القول لأمكن أن تتصور أن من القبائل من كانوا يميلون ويفتحون كما تشاء لهم أهواؤهم، وذلك أمر لا يقبله اللغوي الحديث؛ إذ ليس الأمر أمر مواضعة مقصودة متعمدة، وإنما هو عادة لكل قبيلة، فتلك التي تميل لا تستطيع غير الإمالة، وتلك التي تفتح لا تطاوعها ألسنتها بغير الفتح، فالمسألة لا تعدو أن تكون عادة ككل العادات اللغوية، يتوارثها الخلف عن السلف دون شعور بها، فكان واجب النحاة أن يقولوا إن الإمالة لا مفر منها عند تلك القبيلة التي تميل في كلامها، والفتح واجب عند من لا يستطيعون غيره، كمعظم الحجازيين، أما إذا كان النحاة قد أرادوا بجواز الإمالة أنه يجوز لنا حين نقرأ القرآن الإمالة أو الفتح، فهذا شيء آخر، لا نعرض له بشيء هنا) [1].

أسباب الإمالة:

قال ابن الجزري: (قالوا: هي عشرة، ترجع إلى شيئين؛ أحدهما: الكسرة، والثاني: الياء) [2]، وهذه الأسباب العشرة هي:

1- إمالة من أجل كسرة متقدمة، نحو: كتاب وحساب.

2- إمالة من أجل ياء متقدمة، سواء لاحقت الألف أم فصل بينهما بحرف أو بحرفين، نحو: الحياة وشيبان، ويدنا.

3- إمالة من أجل كسرة متأخرة عن الألف، نحو: عابد، وقد تكون الكسرة عارضة، نحو: من الناس، وفي النار؛ لأن حركة الإعراب غير لازمة.

---

(1) الدكتور/ إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية/ 69.

(2) النشر 2/ 32.

4- إمالة من أجل ياء متأخرة عن الألف، نحو: مبايع.

5- إمالة من أجل كسرة مقدرة في المحل الممال، نحو: خاف، وأصله خوف -بكسر عين الكلمة وهي الواو- فقلبت الواو ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها.

6- إمالة من أجل الياء المقدرة في المحل الممال، نحو: يخشى والهدى، تحركت الياء في ذلك وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفًا.

7- إمالة من أجل كسرة تعرض في بعض أحوال الكلمة، نحو: طاب وجاء؛ لأن الفاء تكسر من ذلك إذا اتصل بها الضمير المرفوع من المتكلم والمخاطب ونون جماعة الإناث.

8- إمالة من أجل ياء تعرض في بعض الأحوال، نحو: تلا وغزا، والألف فيهما منقلبة عن واو (التلاوة والغزو)، وإنما أميلت في لغة من أمالها لأنك تقول إذا بنيت الفعل للمفعول تُلي وغُزي.

9- إمالة من إجل الإمالة، نحو إمالة (تراءا)، أمالوا الألف الأولى من إجل إمالة الألف الثانية المنقلبة عن الياء، وكإمالة الضحى والقوى؛ بسبب إمالة رءوس الآي قبل وبعد.

10- إمالة من أجل الشبه؛ كإمالة ألف التأنيث في نحو (الحسنى)، وألف الإلحاق في نحو (أَرطى)؛ لشبه ألفيهما بألف الهدى المنقلبة عن الياء [1].

وذكر ابن الجزري سببين آخرين من أسباب الإمالة، هما:

1- الإمالة من أجل كثرة الاستعمال؛ كإمالتهم الحجاج علمًا لكثرته في كلامهم.

2- الإمالة من أجل الفرق بين الاسم والحرف؛ كقولهم باء وتاء في حروف المعجم، أي بالإمالة؛ لأنها أسماء ما يلفظ به، وليست مثل ما ولا، وغيرها من الحروف المبنية على

(1)انظر: النشر 2/ 32-34.

السكون، وإنما جاءت كسائر الأسماء [1]. وذكر الدكتور/ إبراهيم أنيس أن قواعد النحاة في باب الإمالة يمكن إرجاعها إلى عاملين رئيسين، هما:

1- الأصل اليائي.

2- الانسجام بين أصوات اللين.

كما ذكر أن القدماء من علماء العربية قد اعترفوا بالانسجام بين أصوات اللين، وسموه في باب الإمالة بالتناسب [2].

فائدة الإمالة:

الإمالة ضرب من ضروب التأثر الذي تتعرض له الأصوات حين تتجاور أو تتقارب[3]، وتظهر فائدتها في تناسب الأصوات، وتقريب بعضها من بعض، وصيرورتها من نمط واحد[4]؛ وذلك لأن اللسان يرتفع بالفتح وينحدر بالإمالة، والانحدار أخف على اللسان؛ فلهذا أمال من أمال، وأما من فتح فإنه راعى كون الفتح أمتن، أو أنه الأصل [5].

كما أن الإمالة أو الانسجام بين الأصوات يؤدي إلى توفير الجهد العضوي؛ (لأن الانتقال من الكسر إلى الفتح -أو بالعكس- يتطلب مجهودًا عضويًّا أكبر مما لو انسجمت أصوات اللين بعضها مع بعض بأن تصبح متشابهة [6].

موانع الإمالة:

الحروف التي تمنع الإمالة ثمانية أحرف، هي أحرف الاستعلاء السبعة، المجموعة في قولهم: (خص ضغط قظ)، أما الحرف الثامن فهو الراء غير المكسورة [7]:

---

(1) انظر: النشر 2/ 32، 34، 35

(2) انظر: في اللهجات العربية/ 68.

(3) اللهجات العربية في القراءات القرآنية/ 134.

(4) انظر: شرح المفصل 9/ 145، وشرح الأشموني 4/ 233، وحاشية الصبان على شرح الأشموني 4/ 220.

(5) النشر 2/ 35.

(6) في اللهجات العربية/ 67.

(7) انظر شرح الأشموني 4/ 226.

أولًا: حروف الاستعلاء: وتمنع هذه الحروف إمالة الألف في الحالات الآتية:

1- إذا وقع حرف قبل الألف، والألف تليه، نحو قاعد، وغائب، وخامد، وصاعد، وطائف، وضامن، وظالم. قال سيبويه: ولا نعلم أحدًا يميل هذه الألفات إلا من لا يؤخذ بلغته [1]. وتجدر الإشارة هنا إلى أن حرف الاستعلاء المتقدم يكف سبب الإمالة، ما لم يكن مكسورًا أو ساكنًا إثر كسر -كما سيأتي- [2].

2- إذا وقع حرف الاستعلاء بعد الألف واتصل بها، نحو: ناقد، وعاطس، وعاصم[3].

3- إذا وقع حرف الاستعلاء بعد الألف، وفصل بينه وبين الألف بحرف، نحو: ناقخ، ونابغ، وناهض. قال سيبويه: اعلم أن هذه الألفات لا يميلها أحد إلا من لا يؤخذ بلغته[4].

4- إذا وقع حرف الاستعلاء بعد الألف وفصل بينه وبين الألف بحرفين، نحو: مناشيط ومنافيخ، ومعاليق، ومواعيظ. وقد نقل سيبويه الإمالة في ذلك؛ لتراخي المانع؛ لكنه قال إنها لغة قليلة [5]. وقد جزم المبرد بالمنع في ذلك [6]؛ لكنه محجوج بنقل سيبويه[7].

وقد ذكر سيبويه السبب في عدم إمالة الألف مع حروف الاستعلاء، فقال:

(وإنما منعت هذه الحروف الإمالة لأنها حروف مستعلية إلى الحنك الأعلى، فلما كانت مع هذه الحروف المستعلية غلبت عليها، كما غلبت الكسرة عليها في مساجد ونحوها، فلما

(1) الكتاب 4/ 228-229.
(2) وانظر: شرح الأشموني 4/ 227، والتوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل 2/ 459.
(3) الكتاب 4/ 129.
(4) الكتاب 4/ 129، وانظر: شرح الأشموني 4/ 227.
(5) بتصرف من الكتاب 4/ 130، ارتشاف الضرب 1/ 239، وشرح الأشموني 4/ 227.
(6) المقتضب 3/ 47، وارتشاف الضرب 1/ 239.
(7) شرح الأشموني 4/ 227.

كانت الحروف مستعلية وكانت تستعلي، وقربت من الألف، كان العمل من وجه واحد أخف عليهم، كما أن الحرفين إذا تقارب موضعهما كان رفع اللسان من موضع واحد أخف عليهم، فيدغمونه [1]).

وقال ابن الأنباري: إن الإمالة تقتضي الانحدار، وهذه الحروف تقتضي التصعيد، وذلك صعب ثقيل [2]، كما ذكر الأشموني أن هذه السبعة تستعلي إلى الحنك، فلم تمل الألف معها؛ طلبًا للمجانسة[3].

بقي أن أذكر أن الألف تمال مع حرف الاستعلاء، وذلك فيما يأتي:

1- إذا وقع حرف الاستعلاء قبل الألف بحرف، وكان مكسورًا، نحو: القفاف، والطناب، والضعاف، والقباب. قال سيبويه في تعليل ذلك: لأنه ليس بمنزلة ما يكون بعد الألف؛ لأنهم يضعون ألسنتهم في موضع المستعلية، ثم يصوبون ألسنتهم، فالانحدار أخف عليهم من الإصعاد [4].

2- إذا كان أول الحرف مكسورًا وبين الكسرة والألف حرفان؛ أحدهما ساكن، والساكن أحد حروف الاستعلاء. قال سيبويه في تعليل ذلك: لأنك كنت ستميل لو لم يدخل الساكن للكسرة، فلما كان قبل الألف بحرف مع حرف تمال معه الألف، صار كأنه هو المكسور. وقد ذكر سيبويه النصب في ذلك، قال: لأن حرف الاستعلاء جاء ساكنًا غير مكسور، وبعده الفتح، فلما جاء مسكنا تليه الفتحة، صار بمنزلته لو كان متحركًا بعد الألف، ثم قال سيبويه: وكلاهما عربي له مذهب [5]. كما ذكر الرضي في ذلك أيضًا أن

(1) الكتاب 4/ 129.
(2) أسرار العربية/ 408.
(3) شرح الأشموني 4/ 226.
(4) انظر: الكتاب 4/ 130.
(5) انظر: الكتاب 4/ 130-131.

بعض العرب لا يعتد بحرف الاستعلاء؛ لكونه بالسكون كالميت المعدوم، فيميل، وبعضهم يعتد به؛ لكونه أقرب إلى الألف من الكسرة الطالبة للإمالة [1].

ثانيًا: الراء: وصوت الراء صوت مكرر؛ (لأن التقاء طرف اللسان بحافة الحنك الأعلى مما يلي الثنايا العليا يتكرر في النطق بها، كأنما يطرق طرف اللسان حافة الحنك طرقًا يسيرًا لينًا مرتين أو ثلاثًا) [2].

وقد نبه لذلك سيبويه، فقال: (إنك إذا تكلمت بالراء خرجت كأنها مضاعفة، والوقف يزيدها إيضاحًا) [3]، والراء تمنع إمالة الألف؛ لكن يشترط فيها لكي تكون مانعة من الإمالة أن تكون غير مكسورة [4]؛ وذلك (لأن الراء حرف مكرر؛ فضمتها كضمتين، وفتحتها كفتحتين، وكسرتها ككسرتين، فصارت غير المكسورة كحرف الاستعلاء؛ لأن تكرر الضم والفتح خلاف الإمالة، فتقول: هذا راشد، وهذا فراش، وهذا حمار، ورأيت حمارًا، فيغلب غير المكسورة سبب الإمالة، أي الكسرة المتقدمة والمتأخرة) [5].

أما إذا كانت الراء مكسورة فتمال الألف حينئذ، سواء كان أول الكلمة مكسورًا أو مفتوحًا أو مضمومًا، وذلك مثل: من حِمارك، ومن عَوار، ومن المُعار [6].

مذهب الإمام نافع في الفتح والإمالة: يكاد ينحصر ما ورد عن الإمام نافع في هذه الظاهرة فيما يأتي:

أولًا: ذوات الياء: والمراد بها كل ألف انقلبت عن الياء، أو ردت إليها، أو رسمت بها[7]، وتعرف ذوات الياء من الأسماء بالتثنية، ومن الأفعال بإسناد الفعل إلى المتكلم أو

(1) انظر: شرح الشافية 3/ 17-18.
(2) الأصوات اللغوية/ 66.
(3) انظر: الكتاب 4/ 136.
(4) انظر: شرح الأشموني 4/ 228.
(5) شرح الشافية 3/ 20-21.
(6) انظر: الكتاب 4/ 136.
(7) الإتحاف/ 80.

المخاطب، فإذا ظهرت الياء فهي أصل الألف، وإذا ظهرت الواو فهي الأصل، فاليائي من الأسماء مثل المولى والفتى، تقول في تثنيته المولیان والفتیان، والواوي من الأسماء مثل الصفا وعصا، تقول في تثنيته صفوان وعصوان، واليائي من الأفعال مثل: أتى ورمى، تقول حين إسناده: أتيت ورميت، والواوي من الأفعال مثل: دعا وعفا، تقول فيه: دعوت وعفوت[1].

وقد ذكر القراء أن ذوات الياء تشمل ما يأتي:

1- كل ألف متطرفة منقلبة عن ياء في الأسماء والأفعال؛ فمثالها في الأسماء الهدى، والهوى، والأعلى، ومثالها في الأفعال: أتى، وسعى، ورمى [2].

2- إذا زاد الواوي على ثلاثة أحرف فإنه يصير بتلك الزيادة يائيًّا، وذلك كالزيادة في الفعل بحروف المضارعة وآلة التعدية، وغيره، نحو: ترضى، ويزكي، وفأنجاه. ومن ذلك أفعل في الأسماء، نحو: أزكى، وأعلى؛ لأن لفظ الماضي من ذلك كله تظهر فيه الياء إذا رددت الفعل إلى نفسك، وأما فيما لم يسم فاعله نحو يدعى؛ فلظهور الياء في دعيت ويدعيان [3].

3- ألفات التأنيث: وهي كل ألف زائدة رابعة فصاعدا، دالة على مؤنث حقيقي أو مجازي، وتكون في موزون (فعْلى) بضم الفاء أو كسرها أو فتحها، نحو: طوبى، وإحدى، والسلوى [4]. وقد ألحق القراء بمضموم التاء كلمة موسى، وبمفتوحها كلمة يحيى، وبمكسورها كلمة عيسى.

قال أبو شامة: (وقد التحق بهذا الباب موسى وعيسى ويحيى، وهو مذهب القراء اعتمادًا على أنها فُعلى وفِعلى وفَعلى) [5]، وقد ورد أن هذه الألفاظ الثلاثة أعجمية لا توزن،

(1) انظر: النشر 2/ 36، والإتحاف/ 75.
(2) النشر 2/ 35-36.
(3) النشر 1/ 36، وانظر: النجوم 120-121.
(4) الإتحاف/ 75.
(5) إبراز المعاني/ 208.

إلا أن بعضهم ذكر أنها قد توزن؛ لكونها قربت من العربية بالتعريب، فجرى عليها شيء من أحكامها، وعليه يحمل القول بأنها على وزن فُعلى وفِعلى وفَعلى [1]. ومما يقوي الإمالة في هذه الألفاظ الثلاثة رسمها بالياء، فقد ذكر البنا الدمياطي: (أنها مندرجة عند حمزة ومن معه تحت أصل ما رسم بالياء) [2].

كذلك تكون ألف التأنيث في موزون (فعالى)، سواء كان مضموم الفاء نحو كسالى أو مفتوحها، نحو: اليتامى والأيامي [3].

وقد دخلت الإمالة ألفات التأنيث (لأنها في منزلة ما هو من بنات الياء؛ لأنها تئول إلى الياء في التثنية والجمع، فأشبهت الألف المنقلبة عن الياء، تقول في سكرى وأخرى: سكريان وأخريان، وسكريات وأخريات، فتظهر الياء في التثنية والجمع) [4]، كما ورد أن ألف التأنيث تمال لأن التأنيث له الكسر [5]، وذكر الفارسي أن إمالة ألف التأنيث وترك إمالتها جميعًا كثيران [6].

4- كل ما رسم في المصحف بالياء من الألفات، وإن لم تكن الياء أصله؛ اتباعًا للرسم، ولأنها قد تعود إلى الياء في صورة [7]، ويشمل ذلك ما يأتي:

(أ) الألف المنقلبة عن واو المرسومة في المصحف ياء: وذلك مثل القوى في قوله تعالى: ﴿عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ ۝٥﴾ [النجم: 5].

والضحى في قوله تعالى: ﴿وَٱلضُّحَىٰ ۝١﴾ [الضحى: 1].

---

(1) انظر: الإتحاف/ 75-76.
(2) الإتحاف/ 75، وانظر: الوافي/ 141.
(3) النشر 2/ 36، والوافي/ 141.
(4) بتصرف من: الكتاب 4/ 120، والموضح 6/ ب، 7/ أ، وشرح الأشموني 4/ 222.
(5) القصد النافع/ 98.
(6) الحجة 1/ 288.
(7) إبراز المعاني/ 209.

وسجى في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ ۝٢﴾ [الضحى: 2].

وضحاها في قوله تعالى: ﴿وَأَغۡطَشَ لَيۡلَهَا وَأَخۡرَجَ ضُحَىٰهَا ۝٢٩﴾ [النازعات: 29].

والأمثلة السابقة قد وقعت رءوس آيات، أما مثال ما لم يقع رأس آية، فهو ضحى -حين الوقف عليه- وجاء في قوله تعالى: ﴿ضُحًى وَهُمۡ يَلۡعَبُونَ ۝٩٨﴾ [الأعراف: 98]، والألف في الأمثلة السابقة أصلها الواو، ورسمت في المصحف[1] بالياء.

قال مكي في علة إمالة هذا النوع: (إن لغة كثير من العرب أن يثنوا ما كان من الأسماء من ذوات الواو مضموم الأول أو مكسورة بالياء، فيقولون في تثنية ضحى: ضحيان، والعرب تفر من الواو إلى الياء في كثير من الكلام، نحو: ميت وهين وشبهه كثير، فأمالوا هذه الأفعال من ذوات الواو والأسماء؛ فرارًا من الواو إلى الياء، فأتوا بلفظ يدل على الياء، وهو الإمالة [2]، وأضاف ابن الجزري سببًا آخر لإمالة ما وقع منها رأس آية، فذكر أنها أميلت للتناسب [3].

(ب) الألف المجهولة الأصل، المرسومة في المصحف ياء، كالألف في متى وبلى وأنى الاستفهامية، وتعرف بصلاحية كيف أو أين أو متى مكانها [4]، وأمثلة ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلۡفَتۡحُ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ۝٢٨﴾ [السجدة: 28]، وقوله تعالى: ﴿بَلَىٰ وَهُوَ ٱلۡخَلَّٰقُ ٱلۡعَلِيمُ ۝٨١﴾ [يس: 81]، وقوله تعالى: ﴿أَنَّىٰ شِئۡتُمۡ﴾ [البقرة: 223]، وقوله تعالى: ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾ [آل عمران: 37].

---

(1) انظر: النجوم/ 121، 126.

(2) الكشف 1/ 190-191.

(3) بتصرف من النشر 2/ 37.

(4) النجوم/ 121، وشرح النظم الجامع/ 61.

وأود هنا أن أنبه إلى شيء مهم، هو أن الإمالة تقع غالبًا في الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة؛ وذلك لقوة الأسماء وتصرف الأفعال، أما الحروف فإنها لا تمال؛ لجمودها وضعفها، وأن ألفاتها غير منقلبة عن شيء، وما أميل من الحروف فهو قليل جدًّا؛ بحيث لا ينقاس؛ بل يقتصر فيه على مورد السماع [1]، أما الأسماء غير المتمكنة فهي لعدم تصرفها تكون كالحرف، إن سمي بها كانت كالحروف المسمى بها، إن كان فيها سبب الإمالة أميلت[2].

وقال سيبويه: (ومما لا يميلون ألفه (حتى وأما وإلا)، فرقوا بينها وبين ألفات الأسماء نحو: حبلى وعطشى، قال الخليل: لو سميت رجلًا بها وامرأة جازت فيها الإمالة) [3].

ومن الحروف القليلة جدًّا التي دخلتها الإمالة (بلى)، وهي مع كونها مرسومة في المصحف بالياء -كما ذكرت سابقًا- إلا أنَّ الإمالة دخلتها مع أنها حرف؛ (لجواز السكوت عليها، وتضمنها معنى الجملة؛ إذ تقول في جواب من قال: أما قام زيد: بلى، أي: بلى قام)[4]، فلما نابت (بلى) عن الجمل صار لها بذلك مزية على غيرها [5]، وقال الإمام الداني: إنها أشبهت الاسم في جواز الوقف عليها في الجواب، ووجود الفائدة مع ذلك، كما يوقف على الاسم كقول القائل: ألست أخاك؟، وأليس زيد في الدار؟، فيقول المجيب: بلى، كما تقول: من أخوك؟ ومن في الدار؟ فيقول المجيب: زيد، فلما أشبهت الاسم أميلت؛ لتدل إمالتها على تلك المشابهة، وليكون فرقًا بينها وبين ما كان من حروف المعاني، نحو: إلا وما ولا، وما أشبهه [6].

---

(1) انظر: الموضح 7/ أ، ولطائف الإشارات/ 233/ ب.
(2) انظر: شرح الشافية 3/ 27.
(3) الكتاب 4/ 135.
(4) شرح الشافية 3/ 26-27.
(5) انظر: شرح الأشموني 4/ 232.
(6) انظر: الموضح 63/ أ، ب.

وذكر الكوفيون أن إمالة بلى لأن الألف التي في آخرها للتأنيث بمنزلتها في حبلى وسكرى [1].

وقال مكي: (فأما بلى فهي حرف لكن أصلها بل، ثم زيدت الألف؛ للوقوف عليها، فأشبهت ألف التأنيث، فأميلت كما تمال ألف التأنيث، وقد قيل: إنها ألف تأنيث على الحقيقة، دخلت لتأنيث الأداة، أو لتأنيث الكلمة، أو لتأنيث اللفظة) [2].

وأما متى وأنى فمع كونهما أسماء غير متمكنة، وهما للاستفهام، إلا أنهما يمالان، وإن لم يُسم بهما؛ لإغنائهما عن الجملة؛ وذلك لأنك تحذف معهما الفعل، كما تقول: متى؟ لمن قال: سار القوم [3]. قال مكي: إن متى وأنى ظرفان، فهما أدخل في الأسماء من كونهما في الحروف، ولما كتبا في المصحف بالياء أميلا؛ لتدل الإمالة على أن حكمهما حكم الأسماء الممالة، وأنهما في الخط بالياء [4].

وذكر الداني أن الإمالة في (أنى) لأن ألفها للتأنيث [5]، وقال أبو شامة: (فأما أنى فكان ابن مجاهد يختار أن يكون وزنها (فَعْلى)، فقال الداني: وزنها (فَعْلى)، وهو كقولهم ليلة غمى، إذا كان على السماء غيم) [6].

(ج) الألف في (يا ويلتي) من قوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰوَيۡلَتَىٰٓ أَعَجَزۡتُ أَنۡ أَكُونَ مِثۡلَ هَٰذَا ٱلۡغُرَابِ﴾ [المائدة: 31]، وفي (يا أسفى) من قوله تعالى: ﴿وَتَوَلَّىٰ عَنۡهُمۡ وَقَالَ يَٰٓأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ [يوسف: 84]، وفي (يا حسرتى) من قوله تعالى: ﴿أَن تَقُولَ نَفۡسٞ يَٰحَسۡرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ وَإِن كُنتُ لَمِنَ ٱلسَّٰخِرِينَ ٥٦﴾ [الزمر: 56].

---

(1) الموضح 63/ ب.
(2) الكشف 1/ 198.
(3) انظر: شرح الشافية 3/ 27.
(4) الكشف 1/ 190.
(5) الموضح 75/ أ، ب.
(6) إبراز المعاني/ 208.

فهذه الألفاظ الثلاثة جاءت ألفاتها مرسومة في المصاحف بالياء [1]، قال: أبو شامة: وهي مع كونها مرسومة بالياء، فإنها منقلبة عن ياء الإضافة، فقويت الإمالة فيها [2].

ومما تجدر الإشارة إليه أن القراء قد استثنوا من المرسوم بالياء في المصحف خمس كلمات، ذكروا أنهنَّ مفتوحات بإجماع، وهذه الكلمات هي: لدى، وزكى، وحتى، وإلى، وعلى [3]. فالاسم (لدى) ألفه مجهولة الأصل [4]، وقد جاء في موضعين؛ رسم في أحدهما[5] بالألف، وهو قوله تعالى: ﴿لَدَا ٱلْبَابِ﴾ [يوسف: 25]، ورسم بالياء في ثانيهما، وهو قوله تعالى: ﴿لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ﴾ [غافر: 18]، وكان اتباعًا لرسم المصحف ألا يمال في الموضع الأول ويمال في الموضع الثاني، ولكنه لم يمل في كليهما [6]؛ وذلك حتى يجري مجرى واحدًا [7].

أما الفعل (زكى) فجاء في قوله تعالى: ﴿مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾ [النور: 21]، وهو من ذوات الواو؛ بدليل قولك زكوت، فلم يمله أحد تنبيهًا على ذلك [8].

أما (حتى وإلى وعلى) فهي حروف، وقد ذكرت أن الإمالة في الحروف قليلة جدًّا؛ (فهي لا حظ لها في الإمالة بطريق الأصالة) [9].

---

(1) انظر: النشر 2/ 37، وسراج القارئ/ 104.
(2) إبراز المعاني/ 210، وانظر: القصد النافع/ 93.
(3) انظر: التيسير/ 46، وتحبير التيسير/ 67.
(4) لطائف البيان في رسم القرآن/ 51.
(5) انظر: شرح النظم الجامع/ 62.
(6) انظر: رسم المصحف والاحتجاج به في القراءات/ 71.
(7) إبراز المعاني/ 210، والنجوم/ 121.
(8) انظر: سراج القارئ/ 104، والوافي/ 143.
(9) إبراز المعاني/ 210.

كما ورد أن عدم إمالتها لأن ألفها لا تكون عن ياء، ولا تجاور كسرة، فإن سمي بها أميلت [1]؛ لأنها في هذه الحالة تكون قد خرجت من حكم الحرفية، يوجبها ما يوجب الإمالة للأسماء، ويمنعها ما يمنع الإمالة للأسماء [2].

وبعدُ، فجميع ما كان من ذوات الياء، سواء انقلبت ألفه عن الياء أو ردت إليها أو رسمت بها -ما عدا ما تقدم استثناؤه من المرسوم في المصحف بالياء- فقد جاء عن نافع من رواية ورش فيه وجهان: الفتح والإمالة بين بين [3]. قال أبو شامة: (والوجهان جاريان له في ذوات الياء، والصحيح وجه بين بين، وعليه الأكثر) [4].

وقد روى قالون الإمالة عن نافع في ذلك أيضًا، ويؤيد ذلك ما ذكره ابن مجاهد من (أنهم اختلفوا في قوله بالهدى، فكان نافع لا يفتح ذوات الياء، ولا يكسر مثل قوله الهدى، والعمى، واستوى وما أشبه ذلك، كانت قراءته وسطًا في ذلك كله، وكذلك يحيى وموسى وعيسى والأنثى. وقال المسيبي: كان نافع يفتح ذلك كله، والأول قول قالون وورش عن نافع) [5].

وأنبه هنا أن محل جواز الوجهين السابقين ما لم تكن الكلمة رأس آية، أو فيها راء؛ فلهذا حكم آخر سيأتي إن شاء الله [6].

ثانيًا: ذوات الواو: إذا تطرفت الألف وكانت ثالثة، وكان أصلها الواو، فقد جاءت قراءة نافع من رواية ورش بالفتح في ذلك قولًا واحدًا، سواء كانت الألف في اسم نحو: (الصفا) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: 158].

---

(1) شرح الأشموني 4/ 232.
(2) انظر: شرح المفصل 9/ 65.
(3) انظر: النشر 2/ 49-50، وسراج القارئ/ 109، والإتحاف/ 80، وشرح النظم الجامع/ 59-60.
(4) إبراز المعاني/ 222.
(5) السبعة/ 145، وانظر: الحجة للفارس 1/ 282.
(6) انظر: النجوم/ 122.

و(سنا) في قوله تعالى: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ ﴿٤٣﴾﴾ [النور: 43]، أم في فعل نحو: (خلا) في قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ ﴿٢٤﴾﴾ [فاطر: 24]، و(عفا) في قوله تعالى: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ﴾ [التوبة: 43]، و(بدا) في قوله تعالى: ﴿وَبَدَا لَهُمْ سَيِّـَٔاتُ مَا كَسَبُوا۟﴾ [الزمر: 48].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا الحكم في ذوات الواو يثبت للإمام نافع من رواية ورش ما لم تكن الكلمة رأس آية [1]؛ فإن لهذا حكمًا سيأتي ذكره إن شاء الله، كذلك يثبت له هذا الحكم ما لم تكن الألف أصلها الواو؛ ولكنها رسمت في المصحف بالياء، وذلك مثل ضحى في قوله تعالى: ﴿ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴿٩٨﴾﴾ [الأعراف: 98]، فقد سبق أن له في ذلك وجهين: الفتح والإمالة بين بين.

وأنبه هنا إلى أن النحاة قد اختلفوا في إمالة الألف الثالثة المتطرفة التي أصلها الواو، سواء أكانت في اسم أم في فعل؛ فأجازها بعضهم ومنعها آخرون، مما هو موضح في كتبهم[2].

ثالثًا: ذوات الراء:

وتشمل ما يأتي:

(أ) كل ألف متطرفة وقعت بعد الراء واتصلت بها، سواء أكانت في فعل نحو ترى، اشترى، تتمارى، يتوارى؛ أم في اسم للتأنيث، نحو: بشرى، ذكرى، القرى، أسارى. فكل ما كان كذلك فقد أماله نافع من رواية ورش بين بين. ويشمل هذا الحكم ما كان من

(1) انظر: إبراز المعاني/ 225، وسراج القارئ/ 109 والنجوم/ 126، 127.

(2) يراجع في ذلك: الكتاب 4/ 119، والمقتضب 3/ 43-44، وشرح الشافية 3/ 11-12، وشرح المفصل 9/ 57، وشرح الأشموني 4/ 222، والهمع 2/ 200، 201.

ذوات الياء وفيه راء [1]. قال ابن الجزري: أجمع من روى الفتح في اليائي عن الأزرق على إمالة (رأى) وبابه، مما لم يكن بعده ساكن قولًا واحدًا؛ إلحاقًا له بذوات الراء [2].

وهذا اللفظ (رأى) يأتي بعده متحرك ويأتي بعده ساكن، فالذي بعده متحرك يكون ظاهرًا ومضمرًا، والذي بعده ظاهر سبعة مواضع، هي قوله تعالى: ﴿رَءَا كَوۡكَبٗا﴾ [الأنعام: 76]، وقوله تعالى: ﴿رَءَآ أَيۡدِيَهُمۡ﴾ [هود: 70]، وقوله تعالى: ﴿رَءَا قَمِيصَهُۥ﴾ [يوسف: 28]، وقوله تعالى: ﴿رَّءَا بُرۡهَٰنَ رَبِّهِۦ﴾ [يوسف: 24]، وقال تعالى: ﴿رَءَا نَارٗا﴾ [طه: 10]، وقوله تعالى: ﴿مَا كَذَبَ ٱلۡفُؤَادُ مَا رَأَىٰٓ ١١﴾ [النجم: 11]، وقوله تعالى: ﴿لَقَدۡ رَأَىٰ مِنۡ ءَايَٰتِ رَبِّهِ ٱلۡكُبۡرَىٰٓ ١٨﴾ [النجم: 18].

وأما الذي بعده ضمير، فهو ثلاث كلمات في تسعة مواضع، هي قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَءَاكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ [الأنبياء: 36]، وقوله تعالى: ﴿رَءَاهَا تَهۡتَزُّ﴾ [النمل: 10] في النمل [3] والقصص [4]، وقوله تعالى: ﴿رَءَاهَا﴾ في النمل [5] وفاطر [6] والصافات [7] والنجم [8] والتكوير [9] والعلق [10].

---

(1) يراجع في ذلك: سراج القارئ/ 108، 109، والإتحاف/ 78-79، والنجوم 177-118.
(2) النشر 2/ 51.
(3) من الآية/ 10.
(4) من الآية/ 31.
(5) من الآية/ 40.
(6) من الآية/ 8.
(7) من الآية/ 55.
(8) من الآية/ 13.
(9) من الآية/ 23.
(10) من الآية/ 7.

وبالإضافة إلى إمالة الألف المتطرفة في (رأى)، فقد روى ورش أيضًا إمالة فتحة الراء والهمزة من هذه الأفعال التسعة التي وقع بعدها ضمير، ومن الأفعال السبعة المتقدمة التي لم يقع بعدها ضمير بين بين، وأخلص الباقون الفتح في ذلك كله [1].

وبإمالة فتحة الراء والهمزة تكون جميع الحروف في (رأى) ممالة لنافع من رواية ورش. قال مكي في سبب ذلك: (فهذا يمال لأن الألف التي بعد الهمزة أصلها الياء؛ ألا ترى أنك تقول: رأيت رأيًا، وهو رأي العين، ولم تتمكن إمالة الألف إلى الياء إلا بإمالة فتحة الهمزة التي قبلها إلى الكسرة، ثم أمالوا الراء [2]؛ لما وقع بعدها من الإمالة؛ ليعمل اللسان عملًا واحدًا في الثلاثة الأحرف [3].

وعلى هذا فإمالة الراء والهمزة من الإمالة للإمالة؛ لأن فتحة الراء أميلت لإمالة فتحة الهمزة التي أميلت لإمالة الألف بعدها [4].

وقد ورد أن إمالة فتحة الراء في هذا اللفظ (هي إمالة مخصوصة عند ورش بـ (رأى)، إذا لم يكن بعده ساكن، سواء اتصل به ضمير أم لا، فلا تمال الراء عنده من رمى، ولا النون من نئا، وإنما خصت الراء من رأى بذلك؛ حملًا على مضارعه، وهو (يرى) في إمالته اتفاقًا، بخلاف رمى ونئا؛ فإن مضارع الأول لا إمالة فيه، ومضارع الثاني في إمالته خلاف، ولحمل رأى على مضارعه ألحقت الإمالة فيه بذوات الراء، فأميلت من غير خلاف، مع أن الراء منه لم تتصل بالألف؛ بل فصلت بالهمزة) [5].

وقد اختلف الأئمة في إمالة الألف المتطرفة الواقعة بعد الراء والمتصلة بها لنافع من رواية ورش في لفظ واحد، وهو (أراكهم)، وجاء في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا

(1) انظر: النشر 2/ 44، 46.
(2) المراد بإمالة الراء في نص مكي: إمالة فتحة الراء؛ بدليل قوله: ليعمل اللسان عملًا واحدًا.
(3) الكشف 1/ 188.
(4) القصد النافع/ 93.
(5) النجوم/ 118.

لَفَشِلْتُمْ وَلَتَنَٰزَعْتُمْ فِي ٱلْأَمْرِ ﴾ [الأنفال: 43]، فجاء عن ورش في هذا اللفظ وجهان: الفتح والإمالة بين بين، ووجه الفتح بُعد الألف عن الطرف لكثرة الحروف المُفْصلة بها بعدها [1]، أما وجه الإمالة (فلأن أصل ألفه الياء، فدل بالإمالة على أصله، ولا بد عند إمالة الألف منه أن ينحى بالفتحة التي قبل الألف نحو الكسرة) [2].

وأنبه هنا إلى أن جميع ما ذكرته في هذا النوع هو من رواية ورش عن نافع؛ أما قالون عن نافع فقد روى الإمالة في هذا النوع أيضًا، فجاء عنه في لفظ (التوراة) -حيث وقع في القرآن الكريم- وجهان: الإمالة بين بين، والفتح، والوجهان عنه صحيحان، مقروء بهما له [3].

وقد روى ورش التقليل في هذا اللفظ بلا خلاف [4]، وقد اختلف في هذا اللفظ، فقيل: إنه اسم عربي مشتق من ورى الزناد -بكسر الراء وفتحها- إذا قدح فظهر منه النار؛ لأنها ضياء ونور تجلو ظلمة الضلال، ووزنها عند البصريين (فَوْعَلة) كحوقلة، فأصلها عندهم وورية، فأبدلت واوها الأولى تاء، كما قالوا: تولج، وأصله: وولج، وأبدلت الياء ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، وقال الفراء: أصلها تورية على (تَفْعِلة)، كتوصية، ثم أبدل من الكسرة فتحة، فانقلبت الياء ألفًا للتخفيف، كما قالوا في توصية: توصاة، وكما قالوا أيضًا في ناصية: ناصاة، وهي لغة لبعض العرب [5].

ولم يوافق الزجاج على ما ذهب إليه الفراء في ذلك، فقال: (وقال بعضهم: يصلح أن يكون (تَفْعِلة) مثل توصية، ولكن قلبت من (تفعِلة) إلى (تفعَلة)، وكأنه يجيز في توصية توصاة، وهذا رديء، ولم يثبت في توفيَة توفاة، ولا في توقية توقاة) [6].

---

(1) إبراز المعاني/ 222.
(2) انظر: الكشف 1/ 186.
(3) يراجع في ذلك: شرح النظم الجامع/ 73، والنجوم/ 133.
(4) البدور الزاهرة 74.
(5) بتصرف من: إملاء ما من به الرحمن 1/ 122-123، والنجوم/ 133.
(6) معاني القرآن وإعرابه للزجاج 1/ 375.

وقال الكوفيون -خلا الفراء-: إن توراة يصلح أن يكون تَفْعَلة من وَرَيْتُ بك زِنَادي، فالأصل عندهم تورية، إلا أن الياء قلبت ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها [1].

وتبعًا لما سبق، فقد جازت الإمالة في التوراة؛ (لأن أصل ألفه ياء) [2]، قال مكي: (وعلة إمالته ما ذكرنا من محاولة تقريب الألف إلى أصلها، وهو الياء، ولا يتمكن ذلك إلا بتقريب فتحة الراء إلى الكسرة) [3].

وقيل إن لفظ التوراة لا يتأتى فيه اشتقاق ولا وزن؛ لأنه أعجمي كلفظ الإنجيل، وإنما يشتق ويوزن العربي، وقول البصريين والكوفيين باشتقاقه ووزنه إنما هو على تقدير كونه عربيًّا، وهذا القول هو الظاهر، ووجه إمالة ألفه لورش وقالون على هذا القول شبهها بألف التأنيث؛ لوقوعها رابعة متطرفة تقديرًا، مع كون اللفظ -لواقعة فيه- يشبه المشتق المنقلبة ألفه عن الياء [4].

وقد ذهب أبو شامة إلى أن هذا اللفظ أعجمي، وأيد هذا القول الأخير، فقال: (وأميلت ألف التوراة لأنها بعد راء، وقد وقعت رابعة فأشبهت ألف التأنيث كتترى والنصارى، وقيل: الألف منقلبة عن ياء، وأصلها تورية من ورى الزند، وهذا تكلف ما لم تدع إليه حاجة، ولا يصح؛ لأن إظهار الاشتقاق إنما يكون في الأسماء العربية، والتوراة والإنجيل من الأسماء الأعجمية) [5].

(ب) كل ألف متوسطة بعدها راء متطرفة مكسورة: نحو: الدار، والغار، والنهار، والفجار:

---

(1) معاني القرآن وإعرابه للزجاج 1/ 374.
(2) إملاء ما من به الرحمن 1/ 123.
(3) الكشف 1/ 183.
(4) النجوم/ 133.
(5) إبراز المعاني/ 381.

فقرأ نافع -من رواية ورش- كل ما جاء من هذا النوع بالإمالة بين بين [1]. ويثبت هذا الحكم سواء تجردت الراء من الضمير -كما سبق- أو اتصل بها ضمير مخاطب أو غائب؛ لأن الضمائر منفصلة تقديرًا؛ باعتبار مدلولها، فلم تخرج الراء عن كونها طرفًا، وذلك مثل: أبصارهم، وديارهم وحمارك، وأشعارها، وأوبارها [2].

وإمالة الألف هنا من أجل الكسرة [3]؛ لأنه لما وقعت الكسرة بعد الألف قربت الألف نحو الياء؛ لتقرب من لفظ الكسر؛ لأن الياء من الكسر، ولم يمكن ذلك حتى قربت الفتحة التي قبل الألف نحو الكسر، وحسن ذلك؛ ليعمل اللسان عملًا واحدًا متسفلًا، وذلك أخف من أن يعمل متصعدًا بالفتحة والألف، ثم يهبط متسفلًا بكسرة الراء [4].

وقد اختلف عن ورش في لفظين من هذا النوع؛ أحدهما: (الجار)، وجاء في قوله تعالى: ﴿وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْجَارِ ٱلْجُنُبِ﴾ [النساء: 36]، والثاني: (جبارين)، وجاء في قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ﴾ [المائدة: 22]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَطَشْتُم بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ ﴿١٣٠﴾﴾ [الشعراء: 130]، فجاء عن ورش في هذين اللفظين وجهان: الفتح والإمالة بين بين، وكلاهما صحيح عن ورش [5].

أما قالون عن نافع فقد جاء عنه في لفظ (هار) من قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ﴾ [التوبة: 109]، وجهان: الفتح والإمالة، وكلاهما صحيح عن قالون [6]، لكني أنبه إلى أن الإمالة التي رواها قالون عن نافع في هذا اللفظ هي الإمالة الكبرى، ولم يرو قالون عن

(1) انظر: النشر 2/ 54-55، وسراج القارئ/ 111-112، والإتحاف/ 83.
(2) إبراز المعاني/ 232، 234، والنجوم/ 128.
(3) النشر 2/ 72.
(4) راجع: الكشف 1/ 170-171.
(5) النشر 2/ 56-58، وسراج القارئ/ 112، والإتحاف/ 83-84.
(6) النشر 2/ 57، والإتحاف/ 84.

نافع الإمالة الكبرى في القرآن الكريم إلا في هذا اللفظ [1]، وهذا اللفظ (هار) كانت راؤه لامًا، فجعلت عينًا بالقلب؛ وذلك أن أصله هاير، أو هاور، من هار يهير أو يهور، وهو الأكثر، فقدمت اللام إلى موضع العين، وأخرت العين إلى موضع اللام، ثم فعل به ما فعل في قاض، فالراء حينئذ ليست بطرف؛ ولكنها بالنظر إلى صورة الكلمة طرف، وكذا إلى لفظها الآن، فهي بعد الألف متطرفة؛ فلذلك ذكرت هنا، وعلى تقدير الأصل ليست كذلك؛ بل بينهما حرف مقدر [2]. قال الزجاج: (ومعنى هار: هائر، وهذا من المقلوب، كما قالوا: شاك السلاح، وشائك) [3].

وقد ورد أيضًا أن (هارٍ) لا قلب فيه ولا حذف؛ بل إن أصله هور أو هير، على وزن (فَعِل)، ككَتِف، فلما تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله قلب ألفًا [4].

(ج) ما تكررت فيه الراء: وأعني بذلك وقوع الألف بين راءين؛ الأولى مفتوحة والثانية مكسورة، وهي طرف الكلمة، وذلك مثل الأبرار في قوله تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱلۡأَبۡرَارِ﴾ [المطففين: 18]، والأشرار في قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ مَا لَنَا لَا نَرَىٰ رِجَالٗا كُنَّا نَعُدُّهُم مِّنَ ٱلۡأَشۡرَارِ ٦٢﴾ [ص: 62]، والقرار في قوله تعالى: ﴿دَارُ ٱلۡقَرَارِ ٣٩﴾ [غافر: 39].

وقد جاءت قراءة نافع من رواية ورش بإمالة هذا النوع بين بين [5]، ومع أن الراء وقعت مفتوحة قبل الألف في هذا النوع؛ إلا أنها لم تمنع إمالة الألف عند القراء. قال مكي: إن (انفتاح الراء قبل الألف يُضعف الإمالة فيه؛ لكن لما أوجبت إمالة الألف أن يُنحى بفتحة الراء إلى الكسر حسُن قليلًا الإمالة فيه) [6]، وذكر الفارسي أن إمالة ما تكررت فيه الراء مستقيم في قياس العربية، وظاهر الوجه، وذلك أن الراء المكسورة إذا

(1) راجع: النجوم/ 132، الوافي/ 152، البدور الزاهرة/ 171، شرح النظم الجامع/ 72.
(2) النشر 2/ 57، إبراز المعاني/ 233.
(3) معاني القرآن وإعرابه للزجاج 2/ 521.
(4) بتصرف من إملاء ما من به الرحمن 2/ 22، والنجوم/ 132.
(5) انظر: النشر/ 58، وإبراز المعاني/ 234، تحبير التيسير/ 70.
(6) الكشف 1/ 172.

غلبت المستعلي في نحو: طارد وقارب، فجازت الإمالة، فأَنْ تغلب الراء المفتوحة في نحو: من الأشرار أولى؛ لأن الراء لا استعلاء فيها [1].

ومن الملاحظ قبل أن نترك ذوات الراء أن الإمالة انتشرت في ألفاتها، سواء أكانت الألف بعد الراء أو قبلها، أم وقعت الألف بين راءين، كما هو واضح مما تقدم. وهذا التلازم بين الراء والإمالة له ما يبرره من الناحية الصوتية؛ وذلك لأن الراء صوت متوسط، ويشترك في هذه الصفة مع الياء [2]، ومن المعروف أن الحروف المتوسطة هي المجموعة في قولهم: (لم يروعنا) [3]، وقد ذكر سيبويه وجهًا آخر للتقارب بينهما، وهو أن الألثغ يجعل الراء ياء [4].

وبالإضافة إلى ما سبق، فهناك كثير من النصوص أشارت إلى حسن الإمالة مع الراء، وأنها كانت منتشرة بين العرب، ومن هذه النصوص:

1- رُوي عن أبي عمرو أنه قال: أدركت أصحاب ابن مجاهد وهم لا يكسرون شيئًا من القرآن، إلا نحو: (وما أدراك، وأفترى، وترى) [5].

2- قال ابن خالويه: إن للعرب في إمالة ما كانت الراء في آخره مكسورة، رغبة ليست في غيرها من الحروف [6].

3- ذكر أبو شامة أن العرب كانت تستحسن إمالة الألف قبل الراء وبعدها، مثل ترى، والنار، ما لا تستحسنه في غير ذلك [7].

---

(1) الحجة للفارسي 1/ 302-303.
(2) انظر: سر الصناعة 1/ 69، وأثر القراءات في الأصوات والنحو العربي (أبو عمرو بن العلاء)/ 174.
(3) راجع: سر الصناعة/ 70.
(4)الكتاب 4/ 137، وانظر: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي (أبو عمرو بن العلاء)/ 74.
(5) إبراز المعاني/ 219.
(6) الحجة لابن خالويه/ 66.
(7) إبراز المعاني/ 217.

رابعًا: رءوس الآي:

ورءوس الآي هي الفواصل، والفواصل -كما قال الجعبري-: هي كلمات أواخر الآي، بمنزلة قوافي الشعر؛ فرءوس الآي والفواصل لفظان مترادفان [1]، وقد أخذها الصحابة عن الرسول ﷺ، وجعل الأئمة معرفتها من تمام معرفة معاني القرآن. قال الأشموني: إن الصحابة قد أخذوا عن رسول الله ﷺ رءوس الآي آية آية [2]. وقال ابن الأنباري: (من تمام معرفة القرآن معرفة الوقف والابتداء؛ إذ لا يتأتى لأحد معرفة معاني القرآن إلا بمعرفة الفواصل) [3].

وقد جاء مذهب الإمام نافع في رءوس الآي كما يأتي:

1- إذا كانت رءوس الآي غير مؤثنة (أي ليس فيها ها مؤنث بعد الألف) -سواء أكانت من ذوات الياء، مثل الهوى في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣﴾ [النجم: 3]، ويغشى في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ۝١﴾ [الليل: 1]، أم من ذوات الواو، مثل سجى في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ ۝٢﴾ [الضحى: 2]، والقوى في قوله تعالى: ﴿عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ ۝٥﴾ [النجم: 5]- فقد قرأها الإمام نافع من رواية ورش بالإمالة بين بين [4].

وقد سوى الإمام نافع بين رءوس الآي سواء أكانت من ذوات الياء أم من ذوات الواو في الإمالة -كما سبق-، ولم يجئ فيها وجه الفتح -كما هو معروف عنه في ذات الواو ووضحته فيما تقدم-؛ (إرادة أن تتفق ألفاظها ولا يختلف ما يقبل الإمالة منها؛ وذلك أن منها ما فيه راء، نحو: الثرى في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَحْتَ ٱلثَّرَىٰ ۝٦﴾ [طه: 6]، والكبرى في

(1) النجوم/ 123.
(2) منار الهدى/ 17.
(3) نهاية القول المفيد/ 152.
(4) راجع: النشر 2/ 48، وسراج القارئ/ 109، والنجوم/ 127، والوافي/ 148.

قوله تعالى: ﴿لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِ ٱلْكُبْرَىٰ ﴿١٨﴾﴾ [النجم: 18]، وذلك ممال لورش بلا خلاف، فأجرى الباقي مجراه؛ ليأتي الجميع على نمط [1] واحد. قال الإمام الشاطبي:

وذو الـــراءِ وَرْشٌ بـــينَ بـــينَ وفي أرا كَهُـمْ وذواتِ اليـا لَـهُ الخلـفُ جَمِّـلا

ولكـن رءوس الآيِ قـد قَـلَّ فَتْحُهَـا لَـهُ غيرَ ما هَا فيهِ فاحْضُرْ مُكَمِّلا [2]

2- إذا كانت رءوس الآي مؤنثة، وليس فيها راء -سواء أكانت يائية، مثل بناها في قوله تعالى: ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ ۚ بَنَىٰهَا ﴿٢٧﴾﴾ [النازعات: 27]، و(سواها) في قوله تعالى: ﴿رَفَعَ سَمْكَهَا فَسَوَّىٰهَا ﴿٢٨﴾﴾ [النازعات: 28]، أم كانت واوية، مثل دحاها في قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ ﴿٣٠﴾﴾ [النازعات: 30]، وتلاها في قوله تعالى: ﴿وَٱلْقَمَرِ إِذَا تَلَىٰهَا ﴿٢﴾﴾ [الشمس: 2]- فقد ورد عن الإمام نافع من رواية ورش في ذلك وجهان: الفتح والإمالة بين بين [3]. ويلاحظ أن الإمام نافعًا فرق بين رءوس الآي غير المؤنثة والمؤنثة؛ فأمال الأولى، واختلف عنه في الثانية، قال أبو شامة: (وجه المغايرة بين ما فيه ضمير المؤنث وغيره من رءوس الآي، أن الألف في (ضحاها) ونحوه ليست طرفًا للكلمة، يحصل بإمالتها مشاكلة رءوس الآي؛ بل المشاكلة حاصلة بضمير المؤنث، فلم تكن حاجة إلى إمالة الألف قبله، فصارت الكلمة كغيرها مما ليس برأس آية، فجرى فيها الخلاف)[4].

3- إذا كانت رءوس الآي مؤنثة وفيها راء، مثل ذكراها في قوله تعالى: ﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ ﴿٤٣﴾﴾ [النازعات: 43]، فقد قرأها الإمام نافع من رواية ورش بالإمالة بين بين [5] قولًا

(1) انظر: إبراز المعاني/ 225-226.
(2) انظر: الوافي/ 148.
(3) النشر 2/ 48-49، والإتحاف/ 79، وشرح النظم الجامع/ 69.
(4) إبراز المعاني/ 226-227.
(5) النشر 2/ 49، وسراج القارئ/ 109، والإتحاف 79.

واحدًا؛ وذلك لوقوع الألف فيها بعد الراء [1]، فإمالة الألف في هذه الكلمة مع وجود ضمير المؤنث فيها (لأجل الراء التي قبلها، فتدخل في ذوات الراء) [2].

ومما تقدم في رءوس الآي يتضح أن الإمالة دخلت أنواعها الثلاثة السابقة في قراءة الإمام نافع، وقد حسنت الإمالة فيها (لأنها بمنزلة القوافي، في أنها مواضع وقوف، كما أن أواخر البيوت كذلك، فاستحبوا الملاءمة بين بعض الفواصل وبعضها، كما استحبوا ذلك في القوافي) [3].

وقال ابن يعيش: إن المشاكلة في الألفاظ كانت من مطلوبهم؛ ألا ترى أنهم قالوا أخذه، ما قدُم وما حدُث، فضموا فيهما، ولو انفرد لم يقولوا إلا حدَث مفتوحًا، ومنه الحديث «ارْجِعْنَ مَأْزُوراتٍ غَيْرَ مأْجُورَاتٍ»، والأصل موزورات، فقلبوا الواو ألفًا مع سكونها لتشاكل مأجورات، ولو انفرد لم يقلب. ثم قال ابن يعيش: وكذلك الضحى إذا انفرد لم يمل، وإنما أميل لازدواج الكلام حين اجتمع مع ما يمال [4]، ومن المعروف أن الإمالة في رءوس الآي من الإمالة للإمالة، قال ابن الجزري: (وقيل في إمالة الضحى والقوى وضحاها وتلاها، أنها بسبب إمالة رءوس الآي قبل وبعد، فكانت من الإمالة للإمالة»[5].

خامسًا: فواتح السور:

وأعني بذلك (إمالة الألف في أسماء حروف الهجاء الواقعة في فواتح السور) [6]، وحروف الهجاء التي في أول السور عبارة عن أحرف مقطعة محكية، لا تعرب، إلا أن تخبر عنها، أو تعطف بعضها على بعض، فتقول: هذا ألف، وألفك حسنة، والعطف مثل: في الكتاب ألف ولام [7]. وقد ذهب سيبويه إلى جواز الإمالة في ذلك، فقال: (وقالوا: با وتا

(1) شرح النظم الجامع/ 69.
(2) النجوم/ 124.
(3) الحجة للفارسي 1/ 288.
(4) انظر: شرح المفصل 9/ 64.
(5) النشر 2/ 34.
(6) النجوم/ 130.
(7) مشكل إعراب القرآن 1/ 15، والبيان في غريب إعراب القرآن 1/ 43.

-يعني الإمالة- في حروف المعجم؛ لأنها أسماء ما يلفظ به، وليس فيها ما في قد ولا، وإنما جاءت كسائر الأسماء، لا لمعنى آخر) [1].

وقال مكي: إن علة إمالة هذا النوع أن الألف التي من هجاء (را) في تقدير ما أصله الياء؛ لأنها أسماء ما يكتب به، ففرق بينهما وبين الحروف التي لا تجوز إمالتها نحو ما، ولا وإلا، وهذا مذهب سيبويه في إجازة إمالة هذه الحروف التي في أوائل السور؛ فإن سميت بشيء من هذه الحروف جازت الإمالة [2].

ومن المعروف أن العلماء قد عدوا من أسباب إمالة الألف: التفريق بين الاسم والحرف، كما في (را)، وما أشبهها من فواتح السور [3].

هذا وقد سميت الحروف المقطعة التي في أوائل السور بفواتح السور؛ لأن السور استفتحت بها [4].

وقد جاءت قراءة الإمام نافع في فواتح السور، والتي اختلف الأئمة في إمالتها وفتحها، كما يأتي:

1- الألف من (را) في قوله تعالى: (الر)، أول سورة يونس وهود ويوسف وإبراهيم والحجر، ومن (المر) أول الرعد.

وقد ورد عن نافع في هذه الألف وجهان: الإمالة بين بين من رواية ورش [5]، والفتح من رواية قالون [6].

2- الألف من (ها) و(يا) في قوله تعالى: (كهيعص) أول سورة مريم، وقد اختلف عن نافع في هذه الألف، فقيل يميلها بين بين [7]، وهذا ما ذهب إليه الشاطبي حين قال:

---

(1) الكتاب 4/ 135، وانظر: شرح الأشموني 4/ 235، والنشر 2/ 35.
(2) الكشف 1/ 186-187.
(3) انظر: شرح الأشموني 4/ 235.
(4) إبراز المعاني/ 503.
(5) إبراز المعاني/ 504، والنجوم/ 130، والوافي/ 285.
(6) تحبير التيسير/ 119.
(7) الكشف 1/ 187، وتحبير التيسير/ 138.

وذُو الـرَّا لِـوَرشٍ بـينَ بـينَ ونـافِع لَدى مريمٍ هَا يَا وحَا جِيده [1] حَلا

أما ابن الجزري فقد ذكر له في هذه الألف وجهان: الإمالة بين بين والفتح [2].

3- الألف من (طا) من قوله تعالى: (طه) أول سورة طه، ومن قوله تعالى: (طسم) أول الشعراء والقصص، ومن قوله تعالى: (طس) أول النمل، فجاءت قراءة الإمام نافع بالفتح في هذه الألف [3].

4- الألف من (ها) من قوله تعالى: (طه) أول سورة طه، فقرأها نافع من رواية ورش بالإمالة المحضة، وروى ورش الإمالة بين بين في هذه الألف أيضًا [4]، وقيل: إن ورشًا لم يمل إمالة كبرى في القرآن الكريم إلا في هذا الحرف [5]. قال الصفاقسي: إن وجه الإمالة المحضة هو المشهور ومذهب الجمهور، أما قالون فقد جاءت روايته بالفتح في ذلك [6].

5- الألف من (يا) في قوله تعالى: (يس) في قوله تعالى: (يس) أول سورة ياسين، فقرأها الإمام نافع بالفتح، وهو مذهب الجمهور عن نافع [7].

6- الألف من (حا) في قوله تعالى: (حم) في فواتح السور السبع، وهي: غافر وفصلت والشورى والزخرف والدخان والجاثية والأحقاف: قرأها الإمام نافع من رواية ورش بالإمالة بين بين [8]، ومن رواية قالون بالفتح [9].

---

(1) انظر: إبراز المعاني/ 504، سراج القارئ/ 222-223.

(2) راجع: النشر/ 67، 68، 69، 71، والإتحاف/ 89، 90.

(3) تحبير التيسير/ 139 - 150، والوافي/ 184، 285.

(4) النشر 2/ 68، والإتحاف/ 90.

(5) شرح النظم الجامع/ 67، والوافي/ 285.

(6) انظر: غيث المنفع/ 204.

(7) النشر 2/ 70، والإتحاف/ 90، والنجوم/ 130، وانظر: تحبير التيسير/ 164.

(8) الكشف 1/ 188، وإبراز المعاني/ 504، وشرح النظم الجامع/ 67، والوافي/ 285، والبدور الزاهرة/ 338.

(9) تحبير التيسير/ 170.

نوع الإمالة التي وردت في قراءة نافع:

من خلال العرض السابق يتضح أن الإمالة التي وردت في قراءة الإمام نافع هي الإمالة المتوسطة، والتي تسمى (بين بين)، ما عدا لفظ (هار) وألف ها من (طه)؛ فقد ورد عن الإمام نافع فيهما الإمالة المحضة -كما سبق- وتجدر الإشارة هنا إلى أن الإمالة المتوسطة هي المفضلة عند القراء والنحاة، قال الداني في معرض الكلام على أنواع الإمالة: (واختلف علماؤنا في أي هذه الأوجُه أوجَه وأولى، قال: واختار الإمالة الوسطى التي هي بين بين؛ لأن الغرض من الإمالة حاصل بها، وهو الإعلام بأن أصل الألف الياء، أو التنبيه على انقلابها إلى الياء في موضع، أو مشاكلتها للكسر المجاور لها أو الياء)[1].

وورد عن الفراء أنه قال: أفرط عاصم في الفتح، وأفرط حمزة في الكسر، وأحب أن تكون القراءة بين ذلك، ثم قال: وكذلك ينبغي أن تكون القراءة بين الفتح والكسر [2].

وقد فضلها الفارسي، وذكر سبب اختيار الإمام نافع لها، فقال: (وأما قصده -يعني نافع- في الإمالة بالألف نحو الياء وتوسطه، فلأنه كره أن يبالغ في الانتحاء نحو الياء، فيصير كأنه عائد إلى الياء التي كرهوها، حتى أبدلوا منها الألف، ثم قال الفارسي: وهكذا ينبغي أن تكون الألف الممالة) [3].

الفتح والإمالة بين قراءة الإمام نافع ولغة أهل الحجاز:

إذا كان العلماء قد ذكروا أن الفتح هو لغة أهل الحجاز، وأن الإمالة هي لغة عامة أهل نجد من تميم وأسد وقيس [4]، وأن أشدهم حرصًا عليها هم بنو تميم [5] - فإن ورود

(1) الموضح 3/ ب، وانظر: لطائف الإشارات/ 236/ ب، والنشر 2/ 30.
(2) راجع شرح المفصل 9/ 54، وإبراز المعاني/ 222.
(3) الحجة للفارسي 1/ 287.
(4) انظر: الموضح 2/ ب، البحر 1/ 59، والنشر 2/ 30، والإتحاف/ 74، والنجوم/ 117، وشرح المفصل 9/ 54.
(5) شرح الشافية 3/ 4.

الإمالة في قراءة الإمام نافع -الذي ينتمي إلى البيئة الحجازية- له ما يبرره من وجوه عدة، منها:

1- أن الإمالة ثبتت عن الرسول ﷺ وتواترت، ومما يؤيد ذلك أن صفوان بن عسال سمع رسول الله ﷺ يقرأ (يا يحيى)، فقيل له: يا رسول الله، تميل وليست هي لغة قريش؟! فقال: هي لغة الأخوال بني سعد [1].

كما ورد أن حذيفة بن اليمان سمع رسول الله ﷺ يقول: «اقرءوا القرآن بألحان العرب -وفي رواية بلحون العرب وأصواتها- وإياكم ولحون أهل الفسق وأهل الكتابين». قال الإمام الداني: فالإمالة لا شك من الأحرف السبعة، ومن لحون العرب وأصواتها؛ لأن لحونها وأصواتها هي مذاهبها وطباعها، فقد ثبت بها الخبر، وصحت القراءة بها عن رسول الله ﷺ، كما ثبت الخبر بالفتح، وصحت به القراءة عنه ﷺ [2].

وعلى هذا فالفتح والإمالة نزل بهما القرآن، وقرأ بهما رسول الله ﷺ [3].

2- أن هذه القراءة المتواترة عن الرسول ﷺ استدعت من الإمام نافع -وإن كان من البيئة الحجازية التي غلب عليها الفتح- أن يذكر الناس ويعلمهم هذه الوجوه التي وردت عن رسول الله ﷺ، وتلقاها الإمام نافع من أساتذته أيضًا، ولعل ما يؤيد ذلك ما يأتي:

(أ) أنه عاش في مدينة الرسول ﷺ وفي جواره، والمدينة -رعى الله مبناها ومعناها- هي مهجر الرسول، وفيها قبره ومزاره، يقصده الحجيج من جميع الأقطار الإسلامية؛ أداءً لسنة الصلاة في مسجده، ثم زيارة قبره الشريف، والتماسًا للمأمول من شفاعته، وفيهم مشتغلون بالقراءات والإقراء، والإمام نافع برئاسته للإقراء في المدينة، يقصده هؤلاء يقرءون عليه بما قرأوا في بلادهم، ويجدون من طبيعة نفسه ورغبته في ثواب القرآن ما يعينهم على ذلك [4].

---

(1) الإتقان 1/ 120.

(2) الموضح 4/ ب، وانظر: إبراز المعاني/ 204، والإتقان 1/ 120.

(3) انظر: النجوم/ 117.

(4) بتصرف من: في الدراسات القرآنية واللغوية، الإمالة في القراءات واللهجات العربية/ 174.

(ب) أن الإمام نافعًا كان عالمًا بوجوه القراءات [1] .

(ج) أنه كان يقرئ الناس بكل ما قرأ به، حتى يقال له: نريد أن نقرأ عليك باختيارك مما رويت [2].

3- هناك من النصوص ما يثبت أن الإمالة، وإن كانت قليلة؛ لكنها كانت موجودة في البيئة الحجازية، ومن هذه النصوص:

(أ) ذكر سيبويه: أن مما يميلون ألفه كل شيء كان من بنات الياء والواو، مما هما فيه عين، إذا كان أول فعلت مكسورًا، نحوا نحو الكسر، كما نحوا نحو الياء فيما كانت ألفه في موضع الياء، وهي لغة لبعض أهل الحجاز [3].

(ب) ذكر الأشموني: أنه نقل عن بعض الحجازيين إمالة خاف وطاب وفاقا لبني تميم[4].

(ج) ورد أن الإمالة في (الناس) في موضع الخفض، هي لغة أهل الحجاز [5].

(د) كما ذكر أبو حيان [6] والقسطلاني [7] والأشموني [8] والسيوطي [9] أن الحجازيين يميلون في مواضع قليلة.

(1) غاية النهاية في طبقات القراء/ 2/ 331.
(2) الإبانة/ 84.
(3) الكتاب 4/ 120.
(4) شرح الأشموني 4/ 221.
(5) الموضح 22/ ب، والنشر 2/ 63.
(6) ارتشاف الضرب 1/ 238.
(7) لطائف الإشارات/ 236/ ب.
(8) شرح الأشموني 4/ 221.
(9) الهمع 2/ 200.